المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الادارة العامة والموظفين
مصلحة مراقبة حسابات
وصناديق المحاكم
رقم: 1015

تاريخ 8 رمضان 1409
14 ابريل 1989

من وزير العدل

الى السادة:

- **الرئيس الأول لمحكمة العدل الخاصة**
- **الوكيل العام للملك لديها**
- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**
- **الوكلاء العامين للملك لديها**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية**
- **وكلاء الملك لديها**
- **القضاة المقيمين بالمراكز**
- **نواب وكلاء الملك لديها**

الموضوع: إحصاء المحجوزات الثمينة المتقادمة والمصادرة لفائدة الدولة.

سلام تام بوجود مولانا الامام.

وبعد، لقد تبين من تقارير مختلف لجن التفتيش التي قامت خلال السنوات الأخيرة بتفقد أشغال شعب المحجوزات بعدد من محاكم المملكة، أن بعضها يحتفظ بكمية لا يستهان بها من المحجوزات الثمينة (الذهبية) بالصناديق الحديدية الموضوعة رهن اشارة رؤساء كتابة الضبط دون القيام بتصفيتها، رغم رجوع تاريخ مصادرتها نهائيا الى عدة أعوام.

هذا، مع العلم أن مقتضيات الفصل 23 من الظهير الشريف المؤرخ في 25 رجب 1337 (26 ابريل 1919) المنظم للبيوع العمومية الخاصة بالمنقولات تنص على تجميع أدوات الاقتناع بما فيها الثمينة التي لم يطالب باسترجاعها داخل الستة أشهر الموالية لصدور الحكم نهائيا أو التي تتعلق بقضايا مر عليها أمد التقادم وعلى تسليمها وجوبا للأملاك المخزنية لتتولى بيعها في نطاق المسطرة المنصوص عليها في الظهير المذكور.

وبما أنه سبق للوزارة أن حددت باتفاق مع وزارة المالية مسطرة تصفية هذا النوع من المحجوزات وكيفية توزيع مداخيلها بين الوزارتين وأن هذه التدابير أسفرت عن نتائج إيجابية، أطلب منكم بكل الحاح موافاتي على سبيل الاستعجال بقوائم بيانية لجميع المحجوزات الثمينة

القابلة للتصفية والمتوفرة لديكم لغاية 31 دجنبر 1988 على أن تتضمن هذه القوائم المعلومات التالية:

الرقم الترتيبي - رقم المحجوز بالنيابة العامة - رقم المحجوز بالرئاسة - رقم القضية أو محضر الضابطة القضائية - وصف المحجوز كما ورد بمحضر الضابطة - رقم الملف القضية- تاريخ الحكم ومضمنه (إذا اقتضى الامر ذلك).

ونظرا لأهمية هذه العملية وارتباطها ارتباطا وثيقا بضبط وبحسن تدبير الحسابات، وبالتالي بتنمية مداخيل الخزينة العامة، الرجاء منكم العمل على إعداد القوائم المطلوبة بكامل العناية والدقة وإرسالها إلى المديرية العامة للميزانية والموظفين في أقرب أمد مستطاع، **والسلام./.**

من الوزير وبالتفويض

مديرية الادارة العامة والموظفين

الامضاء: محمد ليمامي